



وزارة المالية

منظمة حكومية عصرية أكثر احترافية

إدارة الاقتصاد الكلي

والسياسة المالية

ملخص تنفيذي عن  
تمويل العجز الحكومي  
في دول مجلس  
التعاون

الدور الأرضي - بلوك 16 هاتف مباشر: 22485152 فاكس: 22427585

تاريخ الإصدار:

ملخص تنفيذي عن تمويل العجز الحكومي

في دول مجلس التعاون

إعداد:

السيد/ عبدالعزيز عبدالمحسن المزيني

السيد/ ناصر فهد الصقر

مراجعة:

السيد/ هشام محمد جحيل - مدير إدارة الاقتصاد الكلي والسياسة المالية

## ملخص تنفيذي عن تمويل العجز الحكومي في دول مجلس التعاون

لجأت دول مجلس التعاون إلى تمويل العجز في الميزانية من خلال السندات السيادية في أسواق أدوات الدين خلال العامين 2015 و2016، حيث أصدرت المملكة العربية السعودية سندات دين محلية بقيمة 31 مليار دولار خلال 2015، كما أصدرت البحرين وعمان سندات تموية حكومية وصكوك بقيمة 3.9 مليار دولار و2.95 مليار دولار على التوالي، ولكن لا تزال دولة الكويت في الوقت الحالي بصد عمل تشريعات تسمح لها بإصدار الصكوك السيادية.

تعاني سلطنة عمان مع انخفاض أسعار النفط بنسبة تقارب 40% من أعلى سعر له في السنة الماضية، بزيادة نسبة البطالة وكذلك بإنهاء خدمات بعض العاملين في الحقول، وكذلك فإن أسعار النفط المنخفضة لا تشجع الشركات بالبحث والتقيب على حقول جديدة.

كما أن إيرادات النفط في الربع الأول من السنة المالية 2016/2015 لسلطنة عمان سجلت انخفاضاً بنسبة 35% عن نفس الفترة من السنة المالية السابقة، ونظراً للوضع الراهن، فإن سلطنة عمان تسعى إلى خفض المصروفات في قطاع الدفاع بمقدار 25%، والمصروفات الاجتماعية بنسبة 50%، وذلك بعد مواجهة عمان لعجز في الميزانية، مما يدفعها لاقتراض 5-10 مليار دولار من الخارج لتغطية العجز، كما ذكر محافظ البنك المركزي العماني السيد/ حمود الزدجالي إنه من الممكن أن تصدر الحكومة سندات باليورو بمنتصف هذا العام دون ذكر حجمها، كما ذكر أيضاً أن الحكومة بصد إصدار سندات داخلية بقيمة 600 مليون ريال عماني في هذه السنة، كما ذكر إن الصندوق السيادي العماني كافي لتغطية 4 أشهر من الواردات، وذكر وزير المالية السيد/ درويش البلوشي في يناير إن الحكومة تخطط لخفض عجز الميزانية إلى 3.3 مليار ريال عماني مقارنةً بـ 4.5 مليار ريال عماني في السنة الماضية.

وفي جانب آخر، توقع صندوق النقد الدولي بأن يصل العجز البحريني إلى 15% من الناتج المحلي الإجمالي، وقد يصل العجز إلى 4 مليار دولار حسب خطة الميزانية البحرينية في 2015 و2016، كما اتخذت الحكومة البحرينية إجراءات إزالة الدعم من بعض السلع والخدمات

مثل اللحوم والبنزين، وصرح معالي وزير المالية البحريني الشيخ/ أحمد بن محمد الخليفة بأن تلجأ مملكة البحرين إلى الأسواق العالمية لإصدار سندات لتمويل العجز الحكومي خلال السنة الحالية.